

## الموارد البشرية الصحية

### العمل من أجل الصحة: مشروع خطة العمل (٢٠٢٢-٢٠٣٠)

#### تقرير من المدير العام

#### معلومات أساسية

١- اعتمدت جمعية الصحة العالمية الرابعة والسبعون في أيار/ مايو ٢٠٢١ القرار ج ص ع ٧٤-١٤ بشأن حماية القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية وصونها والاستثمار فيها،<sup>١</sup> والذي طلبت فيه إلى المدير العام إعداد مجموعة واضحة من الإجراءات وخطة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٣٠ وآلية للتنفيذ، في إطار عملية تقودها الدول الأعضاء، لعرضها على جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين في عام ٢٠٢٢ بغرض تسريع وتيرة الاستثمارات في تعليم العاملين في مجالي الصحة والرعاية وصقل مهاراتهم وإيجاد فرص عمل لهم وحمايتهم وصونهم.

٢- وتشمل هذه العملية الاستناد إلى العمل من أجل الصحة: خطة عمل خمسية بشأن العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي الشامل (٢٠١٧-٢٠٢١)<sup>٢</sup> المشتركة بين منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية، والصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء القائم للعمل من أجل الصحة الذي يستضيفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واستراتيجية المنظمة العالمية بشأن الموارد البشرية الصحية: القوى العاملة ٢٠٣٠<sup>٣</sup> وتوصيات هيئة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي،<sup>٤</sup> وضمان المواءمة معها.

٣- ويعرض هذا التقرير العمل من أجل الصحة: مشروع خطة العمل (٢٠٢٢-٢٠٣٠)<sup>٥</sup> وآلية التنفيذ التي أُعدت من خلال العملية التي تقودها الدول الأعضاء.

١ انظر الوثيقة ج ص ع ٧٤/٢٠٢١/سجلات/١، القرار ج ص ع ٧٤-١٤.

٢ منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية. خطة عمل خمسية بشأن العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي الشامل (٢٠١٧-٢٠٢١). جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٨ (<https://apps.who.int/iris/handle/10665/272941>)، تم الاطلاع في ٢ آذار/ مارس ٢٠٢٢. (بالإنكليزية)

٣ انظر الوثيقة ج ص ع ٦٩/٢٠١٦/سجلات/١، القرار ج ص ع ٦٩-١٩ والملحق ٧.

٤ انظر الوثيقة ج ص ع ٧٠/٢٠١٧/سجلات/١، القرار ج ص ع ٧٠-٦، وج ٧٠/١٨.

٥ مشروع خطة العمل النهائية متاح في [https://www.who.int/publications/m/item/w4h-action-plan-2022\\_2030](https://www.who.int/publications/m/item/w4h-action-plan-2022_2030) (تم الاطلاع في ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠٢٢).

## السياق

٤- تواجه البلدان في جميع مراحل التنمية الاقتصادية تحديات وحالات نقص في القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية، ينجم الكثير منها عن قلة الاستثمار القائمة من قبل في النظم الصحية والتأهب للطوارئ والاستجابة لها، والتي تفاقت حدتها نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وقد تسبب ذلك في أوجه قصور في النظم الصحية، فضلاً عن عدم القدرة على تخطيط القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية وإنشائها واستيعابها والاستثمار فيها وتطويرها على نحو ملائم، وتحقيق الفوائد الصحية والاجتماعية والاقتصادية وفوائد المساواة بين الجنسين المعروف بتوليدها لها.

٥- ومنذ اندلاع جائحة كوفيد-١٩، تم تحميل القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية أقصى طاقتها، مع تزايد مخاطر تعرضها للعدوى باستمرار وارتفاع مستويات ومعدلات الإرهاق والإجهاد والقلق والأرق والاكتئاب. وتشير تقديرات دراسة صادرة عن المنظمة في عام ٢٠٢١ إلى أن ما يزيد على ١٥٠ ٠٠٠ من العاملين في مجال الصحة والرعاية لقوا حتفهم حتى الآن بسبب كوفيد-١٩. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت ثلاث دراسات استقصائية عن النقص العالمي صادرة عن المنظمة في آب/ أغسطس ٢٠٢٠ ونيسان/ أبريل ٢٠٢١ وشباط/ فبراير ٢٠٢٢ أن نقص العاملين الصحيين المتاحين في غالبية الدول الأعضاء يشكل أكبر عائق أمام ضمان استمرارية الخدمات الصحية الأساسية أثناء الجائحة، بما في ذلك توفير أدوات مكافحة كوفيد-١٩ (اللقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات).

٦- ويتطلب حجم ونطاق هذه التحديات اتباع مسار ينطوي على مجموعة واضحة من الإجراءات تُستمد من الدروس المستفادة من البرامج السابقة ونتائجها وأثرها، وتُدمج بالكامل مع المبادرات والبرامج الأخرى المتعلقة بتعزيز النظم الصحية وتأهبها واستعدادها، بما في ذلك تلك التي تنفذ في إطار برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣.

٧- وفي عام ٢٠٢١، أُجري استعراض مستقل<sup>٢</sup> لمدى ملاءمة وفعالية خطة العمل الخمسية (٢٠١٧-٢٠٢١). وتشمل نتائج برنامج العمل من أجل الصحة ما يلي: تقديم الدعم التقني المباشر إلى ١٦ بلداً وإلى منطقتين اقتصاديتين إقليميتين (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في منطقة غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الجنوب الأفريقي)؛<sup>٣</sup> وإجراء تحليلات لسوق العمل الصحي باستخدام بيانات مستمدة من حسابات القوى العاملة الصحية الوطنية، ومسوح بشأن القوى العاملة، وتقييمات اقتصادية وأخرى متعلقة بالعمالة؛ وإدماج المنظور الجنساني والإنصاف والحقوق والعمل اللائق في الحوار بشأن السياسات؛ واعتماد قرارات مسندة بالبيانات في الولايات القضائية الوطنية والإقليمية؛ والاستفادة من تمويل مستدام طويل الأجل من الموارد المحلية والمصارف المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الدولية.

١ أثر كوفيد-١٩ على العاملين في مجالي الصحة والرعاية: نظرة أكثر إمعاناً على الوفيات. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢١ (<https://apps.who.int/iris/handle/10665/345300>)، تم الاطلاع في ٢ آذار/ مارس ٢٠٢٢). (بالإنكليزية)

٢ منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية. العمل من أجل الصحة: استعراض لمدى ملاءمة وفعالية خطة العمل الخمسية بشأن العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي الشامل (٢٠١٧-٢٠٢١)، وبرنامج العمل من أجل الصحة المشترك بين منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢١ (<https://apps.who.int/iris/handle/10665/340716>)، تم الاطلاع في ٢ آذار/ مارس ٢٠٢٢). (بالإنكليزية)

٣ الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

## العمل من أجل الصحة: مشروع خطة العمل (٢٠٢٢-٢٠٣٠). عملية الإعداد ولمحة عامة

٨- وأعدّ مشروع خطة العمل (٢٠٢٢-٢٠٣٠) في إطار عملية قادتها الدول الأعضاء وشارك في رئاستها ممثلون من كرواتيا وإثيوبيا.

٩- واسترشدت المشاريع المتكررة لخطة العمل بعملية تشاورية، بطرق منها المشاورات الكتابية وفي الاجتماعات الافتراضية مع ممثلي الدول الأعضاء. وركزت المشاورات على تحديد أولويات الأغراض الأساسية ومجالات العمل المواضيعية، وعلى وضع آلية تمويل وتنفيذ للاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. واستُكملت هذه المشاورات بمشاورات مفتوحة مع الجهات صاحبة المصلحة والشركاء المعنيين، وتبادلات ثلاثية الأطراف مع منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومشاورات مع اللجنة التوجيهية للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للعمل من أجل الصحة.

١٠- ويتمشى مشروع خطة العمل المنبثق عن تلك الجهود مع تعزيز وتمويل النظم الصحية الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة والاضطلاع بوظائف الصحة العمومية الأساسية والتأهب للطوارئ والاستجابة لها، فضلاً عن البرامج الأساسية التي تدعمها، كما أنه يمكنها ويدعمها. ويسترشد مشروع الخطة بالغاية ٣-ج من أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن الاحتياجات والأولويات المحددة لكل بلد وأفضل البيّنات والبيانات المتاحة للاستفادة من العمل المستدام المتعدد القطاعات الذي تقوده البلدان بهدف توجيه السياسات وعمليات التنفيذ والاستثمار.

١١- وعلى الرغم من أن مشروع خطة العمل ينطبق على جميع البلدان، فإن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تسعى إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠، والبلدان المدرجة في قائمة المنظمة لدعم القوى العاملة الصحية وتوفير ضمانات لها (٢٠٢٠)،<sup>١</sup> والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تعاني من الهشاشة والنزاع والعنف قد ترغب في طلب الدعم من الأمانة لتنفيذ خططها بشأن التعاون القطري.

١٢- ويعرض مشروع خطة العمل مجموعة من الإجراءات الاستراتيجية ويوفّر منصة لتمكين التعاون والتنسيق على الصعيد المحلي والمتعدد القطاعات والدولي. وصُمم بغرض تسخير التمويل الحفّاز وتوجيهه صوب تكثيف المساعدة التقنية التي ستتيح تعبئة الموارد المحلية والتمويل الدولي المستدام، حسب الاقتضاء. ويتمثل أساسه في نموذج تدرّجي يتمحور حول ثلاثة أغراض أساسية ترمي إلى:

(أ) الاستفادة من القوى العاملة القائمة في مجالي الصحة والرعاية استفادة مثلى، وإيجاد الوظائف والمهارات اللازمة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وتوزيعها؛

(ب) إرساء تنوّع القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية وضمان توافرها وبناء قدراتها، ومعالجة حالات النقص الشديد الذي تعاني منه؛

(ج) تعزيز الأثر الاقتصادي والصحي والاجتماعي للاستثمارات في القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية، وتعزيز قدرة النظم الصحية على الصمود وتحسين أدائها، وتعزيز قدرة القوى العاملة على توفير التغطية الصحية الشاملة والاضطلاع بالوظائف الأساسية للصحة العامة وتعزيز التأهب للطوارئ والاستجابة لها.

١ الوثيقة متاحة على الرابط التالي: <https://www.who.int/publications/m/item/health-workforce-support-and-safeguards-list> (تم الاطلاع في ٢ آذار/ مارس ٢٠٢٢). (بالإنكليزية)

١٣- وستُحقّق هذه الأغراض الأساسية الثلاثة بفضل تضافر الجهود عبر المجالات الثلاثة المترابطة التالية وداخلها:

(أ) **التخطيط والتمويل** اللذان يهدفان إلى تأمين التخطيط والاستثمار القائمين على البيانات في القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية وزيادتهما وضمان استدامتهما. وستستهدف الجهود إنشاء قوة عاملة في مجالي الصحة والرعاية وتوظيفها واستبقائها تمشياً مع الفجوات المتوقعة والنمو السكاني واحتياجات النظام الصحي من خلال بناء قدرات القوى العاملة ودعم التكاليف المتكررة لقوة عاملة في مجالي الصحة والرعاية تنعم بالإنصاف.

(ب) **التعليم والعمالة** اللذان يتيحان دعم جودة وتوظيف الإمدادات من القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية وتعزيزهما وتحسينهما. وستستهدف الجهود معالجة مسألة إنشاء قوة عاملة في مجالي الصحة والرعاية واستيعابها واستبقائها، ولاسيما في المناطق الريفية والمناطق التي تعاني من نقص في الخدمات؛ وتعزيز قدرات وفرص الحصول على التعليم القائم على الكفاءة والتعلم مدى الحياة؛ وإيجاد فرص عمل كفيلة بتوسيع نطاق إتاحة خدمات صحية وخدمات رعاية منصفة وعالية الجودة.

(ج) **الحماية والأداء** اللذان يشجّعان بناء قوة عاملة في مجالي الصحة والرعاية تنعم بالإنصاف وفعالة ويدعمانها ويمكّنانها. وستستهدف الجهود النهوض بالعمل اللائق الذي يضمن تهيئة بيئة عمل آمنة، مع إيلاء اهتمام خاص لحماية احتياجات وحقوق النساء والعاملين في مجالي الصحة والرعاية في جميع البيئات والاعتراف بهم ومكافأتهم؛ وضمان انتهاج سياسة شاملة ومنصفة للقوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية، بطرق منها تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن العاملين في مجالي الصحة والرعاية؛ وتعزيز تأهب القوى العاملة وتحفيزها وأدائها ورفاهها؛ وتعظيم الأثر الصحي والاجتماعي والاقتصادي للاستثمارات في القوى العاملة.

١٤- ويرتكز مشروع خطة العمل على خمسة مبادئ شاملة وهي:

- (١) استخدام البيانات لتوجيه القرارات المتعلقة بالسياسات والتخطيط والاستثمار؛
- (٢) إشراك الجهات صاحبة المصلحة عن طريق عمليات حوار شامل لعدة قطاعات؛
- (٣) تعزيز الإنصاف، ولاسيما الإنصاف بين الجنسين، لضمان استفادة السكان الضعفاء وأولئك الذين يعانون من نقص في الخدمات من فوائد الاستثمارات؛
- (٤) مواءمة الاستثمارات والجهود مع احتياجات السكان ووظائف النظام الصحي الأساسية؛
- (٥) تمكين الحوكمة والقيادة الوطنيتين من أجل دفع الخطة بشأن القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية إلى الأمام.

## التنفيذ والتمويل

١٥- سيشمل تنفيذ خطة العمل على الصعيد القطري الدعوة إلى استثمار حَفَّاز ومستدام في القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية والالتزام به وتعبئته؛ وتعزيز القدرة على التنفيذ في مجالي الحوكمة والقيادة؛ ودعم جمع البيانات واستخدامها لتوجيه عملية صنع القرار وتعزيز المساءلة. وسيطلب ذلك تخطيطاً وتنسيقاً وتعاوناً على الصعيد القطري بين قطاعات الصحة والمالية والتعليم والعمل والشؤون الاجتماعية، والمشاركة مع طائفة واسعة من الشركاء والجهات صاحبة المصلحة، بما فيهم الرابطات المهنية، ونقابات العمال، وأرباب العمل في القطاعين العام والخاص على السواء.

١٦- وستنفذ الأمانة خطة العمل، بدعم من منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرهما من الشركاء، بالاستناد إلى آلية الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء للعمل من أجل الصحة وهيكل الحوكمة القائمة، التي تزاوَل عملها منذ عام ٢٠١٨. وسيتيح ذلك تحقيق القيمة مقابل المال من خلال استخدام إطار مشترك للأمم المتحدة يمكن الحكومات الوطنية من الحصول على الخبرات التقنية والموارد والخبرات في مجال التنفيذ من مؤسسات متعددة في منظومة الأمم المتحدة ومن الشركاء، وبالتالي تنفيذ خطتي الأمم المتحدة الواحدة وفعالية المعونة وضمان الاستفادة من خطة العمل والصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء للعمل من أجل الصحة استفادة كاملة، بوصفهما منصة تمكن من الموازنة والتكامل مع البرامج الأساسية الأخرى المتعلقة بتعزيز النظم الصحية وتأهيلها واستعدادها.

١٧- وستتبع خطة العمل والصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء نهجاً للتمويل من مرحلتين. وستشمل المرحلة الأولى تمويلاً حَفَّازاً مجمَعاً وآلية للمساعدة التقنية لتمكين البلدان من تطبيق نهج لتحليل سوق العمل الصحية من أجل المساعدة على تقييم وتحديد وتطوير الخيارات السياسية والاستراتيجيات وخطط الاستثمار المسندة بالبيانات التي ستمكّنها من تعبئة وضمان مستويات الاستثمار المستدامة اللازمة للاستفادة من القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية استفادة مثلى وبنائها وتعزيزها في سبيل توفير التغطية الصحية الشاملة والاضطلاع بوظائف الصحة العمومية الأساسية والتأهب للطوارئ والاستجابة لها. إن الدول الأعضاء والمؤسسات المتعددة الأطراف والشركاء الخيريون مدعوون إلى رسملة الصندوق من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الأدوات، تمشياً مع عمليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموحدة.

١٨- ودعماً للدول الأعضاء، ستستند المرحلة الثانية، عند الطلب، إلى تقييمات المرحلة الأولى للنقائص الرأسمالية والتشغيلية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل اللازمة لتدريب قوة عاملة في مجالي الصحة والرعاية تكون ملائمة للغرض وتطويرها ونشرها. وسيستند هذا النهج إلى النتائج المحققة في إطار خطة العمل الخمسية (٢٠١٧-٢٠٢١) التي تمكّنت الدول الأعضاء بموجبها من الاستفادة من التمويل الحَفَّاز والمساعدة التقنية لضمان الحصول على تمويل مستدام طويل الأجل من مؤسسات التمويل الدولية استناداً إلى خطط عملها الوطنية المحددة التكاليف. وسيتيح هذا النهج تحديد الدول الأعضاء ودعمها في ضمان الحصول على التمويل المجمع والاستثمارات والمنح والقروض اللازمة لتكملة الموارد المحلية المخصصة للقوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية. وسيكتسي دور والتزام الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل الدولية ومصارف التنمية الإقليمية وغيرها من مؤسسات التمويل العامة والخاصة أهمية أساسية. وستيسّر الروابط القائمة على نطاق النظام الموحد للأمم المتحدة تطبيق هذا النهج في جزء منه.

١ يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء. وسُيُعدّل دليل عمليات الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء المشترك بين منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية، والذي أعدّ وأُثّق عليه بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧، لغرض مراعاة الدروس المستفادة ومشروع خطة العمل، على أن تضطلع المنظمة بدور الجهاز الرائد.

## الروابط على نطاق النظام الموحد للأمم المتحدة

١٩- لقد أعد مشروع خطة العمل مع مراعاة مبادرة "خطتنا المشتركة" للأمين العام للأمم المتحدة<sup>١</sup> ونتائج اجتماع رؤساء الدول والحكومات بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل القضاء على الفقر الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ وتمشيًا معها، بما في ذلك إطلاق المسرع العالمي للوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل، بقيادة منظمة العمل الدولية وبالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.<sup>٣</sup>

٢٠- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، دعا المكتب التنفيذي للأمين العام كيانات الأمم المتحدة المعنية إلى استعراض عملية التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مما سيعود بالنفع على الاستجابات الحكومية والمتعددة القطاعات لمبادرتي "خطتنا المشتركة" و"المسرّع العالمي"، بما في ذلك سبل زيادة مستويات التمويل المخصص للحماية الاجتماعية؛ ووضع خريطة طريق مشتركة لإدماج العمال غير الرسميين في الاقتصادات الرسمية والاستفادة من المشاركة الرسمية للمرأة في القوى العاملة؛ وتيسير الإدماج الاقتصادي للمرأة، بطرق منها الاستثمار على نطاق واسع في اقتصاد الرعاية والمساواة في الأجر؛ وتحسين حصائل الشباب في سوق العمل.

٢١- وتعكس المجالات التي حددها المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة من خلال الاستعراض، عند تطبيقها على قطاع الصحة والرعاية، مواضيع برنامج العمل من أجل الصحة الواردة في كل من خطة العمل الخمسية (٢٠١٧-٢٠٢١) ومشروع خطة العمل (٢٠٢٢-٢٠٣٠) بشكل كامل. وبناء على ذلك، ستعمل الأمانة مع كيانات منظومة الأمم المتحدة على ضمان أن تُدمج الاستثمارات الطويلة الأجل الضرورية في التعليم والعمالة ضمن نطاق اقتصاد الصحة والرعاية إدماجاً كاملاً في مبادرتي "خطتنا المشتركة" و"المسرّع العالمي". كما ستُنشئ، وفقاً لإجراءات منظمة الصحة العالمية النموذجية، فريقاً استشارياً متعدد القطاعات من خبراء قطاعات التعليم والعمالة والمالية والمساواة بين الجنسين والصحة والرعاية ليتولى تقديم المشورة بشأن السياسات دعماً لخطة القوى العاملة العالمية في مجالي الصحة والرعاية، وتنفيذ خطة العمل.

## الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٢٢- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير وتقديم توجيهات بشأن العمل من أجل الصحة: مشروع خطة العمل (٢٠٢٢-٢٠٣٠).

= = =

١ لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني "خطتنا المشتركة" (<https://www.un.org/ar/content/common-report-agenda>)، تم الاطلاع في ٢ مارس/ آذار ٢٠٢٢.

٢ لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني الخاص باجتماع رؤساء الدول والحكومات بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل القضاء على الفقر: (<https://www.un.org/en/coronavirus/financing-development/meeting-jobs-social-protection-poverty-eradication>)، تم الاطلاع في ٢ مارس/ آذار ٢٠٢٢. (بالإنكليزية)

٣ موجز الأمين العام السياساتي: الاستثمار في الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الانتعاش المستدام. مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ ٢٠٢١ (<https://unsdg.un.org/ar/resources/mwjz-alamyn>)، تم الاطلاع في ٢ آذار/ مارس ٢٠٢٢.